الأمم المتحدة S/PV.9838

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9838**

الخميس، 16 كانون الثاني/يناير 2025، الساعة 15/10

نيويورك

الرئيس	السيد بن جامع	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	باكستان	السيد أكرم
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	الدانمرك	السيد لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد جورج
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة إدواردز
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة وو
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/32 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 14 صوتا مؤيدا دون معارضة، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. واعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2769 (2025).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها لجميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة طوال فترة التفاوض بشأن هذا القرار (القرار 2769 (2025)).

يشكل قرار اليوم خطوة مهمة تضمن أن نظام الجزاءات الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا لا يزال صالحا لتحقيق الغرض المنشود منه ويخدم مصلحة الشعب الليبي. ويأتي هذا القرار في منعطف حاسم للنهوض بأمن ليبيا واستقرارها. وسيمكّن الإعفاءُ الجديد من حظر توريد الأسلحة الدولَ الأعضاء من توفير التدريب والخبرة الفنية لقوات الأمن الليبية لدعم الهدف الحيوي المتمثل في إعادة توحيد الجيش والأمن. بالإضافة إلى ذلك، سيُسمح لأول مرة للمؤسسة الليبية للاستثمار بإعادة استثمار الاحتياطيات النقدية المجمدة لحماية الأصول لما فيه صالح الشعب الليبي في المستقبل. ونرحب أيضا بالمعايير الجديدة لتحديد

الجهات الخاضعة للجزاءات والتي ستمكننا من مساءلة الذين يستغلون النفط الخام والبترول المكرر، وهو مورد طبيعي ينبغي أن يعود بالنفع على جميع الليبيين. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس على التنفيذ السليم لتلك التعديلات الجديدة.

ويسعدنا أيضا تمديد ولاية فريق الخبراء الليبيين الذين كانت خبرتهم ضرورية لإجراء التغييرات المتفَق عليها اليوم.

وتواصل المملكة المتحدة دعمها القوي للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة بقيادة الليبيين وتحث جميع الأطراف على المشاركة الكاملة من أجل إحراز التقدم الذي تشتد الحاجة إليه وقيادة البلد نحو الانتخابات.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار الذي أعدته المملكة المتحدة (القرار 2769 (2025)) بشأن تمديد تدابير الجزاءات المفروضة على ليبيا وولاية فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات بموجب القرار 1970 (2011). ومن المؤسف أن الجهود التي بذلها مقدمو المشروع في المرحلة النهائية لجعل الوثيقة أكثر توازنا لم تكن كافية.

ولا تضمن بالكامل الوثيقة المعتمَدة أن تحظى المشاريع، التي ينفذها الشركاء الأجانب في ليبيا والتي تهدف إلى المساعدة في توحيد أجهزة إنفاذ القانون المحلية ورفع مستواها المهني، بدعم حكومة البلد والأطراف الفاعلة الداخلية بشكل يجعلها شاملة للجميع وشفافة بحق. ويجب أن تصبح الجماعات المسلحة جزءًا من هياكل موحدة تحت سيطرة الدولة الليبية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتخلص البلد من الإرهابيين وقطاع الطرق. وما تقوم به الأطراف الفاعلة الخارجية ينبغي ألا يتم من أجل مصالحها الخاصة أو أن يتعدى على سيادة ليبيا؛ وإلا سيتفاقم الانقسام بين الأطراف الليبية والأزمة الأمنية العامة في البلد التي لا تزال مستمرة منذ التدخل السافر لحلف الناتو في عام 2011. ونتوقع أن يواصل مجلس الأمن ولجنة جزاءات القرار 1970 التابعة له، بمساعدة فريق الخبراء المتخصصين رصد هذا الموضوع الهام عن كثب.

ويؤسفنا أنه لم يتسن التوصل بشكل كامل إلى صياغة لغوية من شأنها أن تضمن إبقاء الوسائل العسكرية المستخدمة لإيصال الإمدادات إلى ليبيا خارج نطاق حظر الأسلحة المفروض على ليبيا. وسنستمر في الاسترشاد بالمنطق الذي وفقا له لا تنتهك السفن والطائرات، التي توجد مؤقتًا في ليبيا وتُستخدم حصريا لنقل الإمدادات – ولا سيما المساعدات الإنسانية – سواء إلى ليبيا أو أي بلد آخر خاضع لحظر توريد الأسلحة، الجزاءات بأي شكل من الأشكال. وبعد تفريغ إمداداتها، فإنها تغادر على الفور البلد المستفيد ولا يمكنها تقويض السلام والأمن. لذلك، لا معنى للمطالبة من حيث المبدأ بأي نوع من أنواع الإعفاء من نظام الجزاءات بالنسبة لها.

في الختام، نود أن نؤكد على ضرورة حماية سلامة الأصول الليبية المجمدة لصالح الشعب الليبي، كما ذكرنا في وثائق مجلس الأمن ذات الصلة. فقد حُجزت تلك الأموال ليس معاقبة لأحد، وإنما لحمايتها. ومن المهم التأكد من أن قرارات الجزاءات التي اتخذها المجلس لا تعيق السلطات الليبية عن تنفيذ أهدافها

للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وعلاوة على ذلك، من غير المقبول أن تحاول جهات فاعلة خارجية السيطرة على الهيكل المالي والائتماني في ليبيا لإعادة تشكيله وفقًا لقواعدها الخاصة.

السيدة وو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود الولايات المتحدة أن تعرب عن تقديرها للمملكة المتحدة وأعضاء المجلس الآخرين على هذا القرار لإعادة تفويض ولاية فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا الذي يقدم تقييمات وتحليلات وتوصيات مستقلة قائمة على الحقائق تتعلق بتنفيذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على ليبيا (القرار 2769 (2025)).

نرحب بتعديل حظر الأسلحة على النحو الذي طلبته ليبيا لتعزيز التكامل الأمني بين الشرق والغرب. ويشكل إحراز تقدم نحو توحيد الجيش وإعادة توحيد المؤسسات الليبية على نطاق أوسع أمرا أساسيا لإعادة تأكيد سيادة ليبيا والحيلولة دون انغماس ليبيا في نزاع إقليمي. وتؤيد الجهات السياسية والأمنية الليبية الفاعلة من جميع المناطق مبدأ تعزيز سلامة الحدود الليبية وتعزيز القدرات الليبية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال التعاون مع البلدان التي تجمعها مصالح مشتركة.

ونرحب أيضا بوضع استثناء في هذا القرار من حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا للسفن والطائرات المستخدمة لإيصال المواد أو لتيسير الأنشطة التي لا يشملها حظر الأسلحة، والأهم من ذلك لإيصال المساعدات الإنسانية.

ويسعدنا أن المجلس حدّث معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات من الأفراد والكيانات الذين يزعزعون استقرار ليبيا من خلال الاستغلال والتصدير غير المشروعين للبترول. ويؤدي تهريب الوقود إلى النقل المكثف للثروة الليبية إلى خارج البلد. ويجب التصدي للسرقة والفساد من أجل رفاه الشعب الليبي.

والولايات المتحدة ملتزمة تجاه الشعب الليبي وتعتزم العمل عن كثب مع الحكومة الليبية والزملاء أعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة لتيسير السلام والرخاء لليبيا والمنطقة.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتت باكستان مؤيدة للقرار الذي قدمته المملكة المتحدة (القرار 2769 (2025)). وتتمتع باكستان بعلاقات وثيقة وأخوية مع ليبيا. وندعم الاستقرار السياسي وجهود المصالحة في ليبيا من خلال الحوار والتفاوض.

ونكرر التزامنا بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. وستسرّع الاستراتيجيات الشاملة والمحددة جيدا المتعلقة ببناء السلام والمصالحة عملية الانتقال نحو السلام المستدام في البلد. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مصير الشعب الليبي ينبغي أن يكون بيده.

ولا يُقصد من تدابير تجميد الأصول المنصوص عليها في القرار أن تكون عقابية بطبيعتها. فهدفها الرئيسي هو حماية الأصول لصالح الشعب الليبي في وقت لاحق. وينبغي السماح بإعادة استثمار الأصول المجمدة في الواقع لصالح الشعب الليبي في المستقبل من أجل الحفاظ على قيمتها ومنع استنزافها. ولذلك، يسعدنا أن توصيات فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا المتعلقة باستثمار الأصول الليبية المجمدة قد حظيت بالتأييد في القرار الذي اتخذناه. ويسعدنا أيضاً أن الاقتراح

الذي أيده وفد بلدي بإرسال نسخ لجميع المراسلات المتعلقة بالأصول المجمدة إلى البعثة الليبية قد أُدرج في القرار أيضاً. إن إبقاء البعثة الليبية على اطلاع سيعزز الشفافية.

ومن الأهمية بمكان أن يبعث مجلس الأمن برسالة تضامن إلى الشعب الليبي. ويجب أن تقدم عملية المصالحة السياسية مكاسب السلام لجميع المواطنين وأن تركز على تأمين التوزيع العادل للموارد الوطنية. ويمكن للجهود المتضافرة والمخلصة أن تتغلب على كل التحديات القائمة. وتعتقد باكستان أن السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا يمكن تحقيقهما من خلال إعطاء الأولوية لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشفافة. وستواصل باكستان دعم ليبيا، وسيجد الشعب الليبي فينا شريكا ثابتا في مسيرته نحو الازدهار والتنمية.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب جمهورية كوريا عن تقديرها للمملكة المتحدة على جهودها الدؤوبة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا القرار الهام (القرار 2769 (2025))، الذي يستكمل تدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في ليبيا ويجدد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

وتواجه ليبيا اليوم تحديات متعددة الأبعاد ناجمة عن تعثر العملية السياسية والحالة الأمني الهشة وتزايد نفوذ الجماعات المسلحة. لقد صوتت جمهورية كوريا مؤيدة لقرار اليوم من أجل دعم جهود الشعب الليبي للتغلب على التحديات الحالية التي يواجهها وتمهيد الطريق للعملية السياسية، مستفيدة من بعض التطورات الإيجابية الأخيرة. في هذا الصدد، أود التركيز على النقاط التالية:

أولاً، نرحب بقرار المجلس بالموافقة على تقديم المساعدة التقنية أو التدريب لقوات الأمن الليبية من أجل تعزيز تنسيقها الأمني في مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والأمن البحري. ونتوقع أيضا أن يعزز هذا القرار توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية في البلد.

ثانياً، نتوقع أن يكون تعزيز وضوح النص المتعلق بتطبيق حظر الأسلحة على وسائل إيصالها إلى ليبيا عاملا يسهم في الإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب الليبي.

ثالثاً، نعتقد أن الصيغة المستخدمة في القرار حققت توازناً يستجيب لطلب الشعب الليبي بالحفاظ على مكتسباته من أجل مصلحة جميع الليبيين في المستقبل. ونؤيد النهج التدريجي والدقيق الذي اتبعه المجلس في معالجة هذه المسألة، ونتطلع إلى مواصلة استعراض هذا النهج على أساس تقييم المتابعة الذي يجريه فريق الخبراء.

ونأمل أن يساعد اتخاذ قرار اليوم في تهيئة بيئة مواتية لرعاية العملية السياسية التي طال انتظارها في ليبيا. كما نؤكد على أهمية ضمان أن يتحدث مجلس الأمن بصوت موحد دعماً للعملية السياسية في ليبيا للاستفادة من التطورات الإيجابية الأخيرة، بما في ذلك إجراء الانتخابات البلدية بنجاح.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد صوتت الدانمرك لمؤيدة للقرار 2769 (2025)، الذي يمدد نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا، ونرحب باتخاذ هذا القرار. ونعتقد أنه يعكس حلاً وسطاً جيداً بين مواقف أعضاء مجلس الأمن ويتضمن تحديثات مهمة وفي حينها. ونعرب عن تقديرنا للمملكة

المتحدة عملها بثبات بصفتها واضع المسودة الأولى وعن تقديرنا للمشاركة القوية من المنطقة. في جميع أنظمة الجزاءات، كما هو الحال بشأن هذا النظام، تقدر الدنمارك بشكل خاص التركيز على تقديم الاستثناءات ذات الصلة لإيصال المساعدات الإنسانية. ونرحب أيضا بالإشارة الجديدة الهامة إلى القرار 2744 (2024) وضرورة الاستفادة من مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة من أجل تعزيز مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، وهو ما كان يشكل أولوية رئيسية للدانمرك خلال المفاوضات. ونأمل أن تساعد إجراءات الجزاءات في تحقيق الاستقرار في ليبيا وتمهيد الطريق لمستقبل مزدهر لجميع الليبيين.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): لقد صوتت بنما مؤيدة للقرار 2769 (2025) وتؤيد تجديد الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1970 (2011) وما يترتب عن ذلك من تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، الذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار واحترام حقوق الإنسان في ليبيا.

ونؤكد من جديد التزامنا بالجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في البلد. ونود أن نؤكد على أننا نؤيد تجديد هذه التدابير، وما زلنا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الشعب الليبي هو الذي ينبغي أن يتمتع بالحق السيادي في إدارة موارده، بما في ذلك ثروته المالية. ومع وضع ذلك في الاعتبار، فإننا نعتقد أن الجزاءات الاقتصادية قد يكون لها تأثير سلبي على الشعب الليبي الذي يواجه بالفعل صعوبات بسبب وضعه الحالي. وبينما نسعى إلى تحقيق الاستقرار وإعادة بناء ليبيا، فإننا ندرك أنه من الضروري اتخاذ تدابير لحماية أصول البلد ومنع وقوعها في أيدي جهات يمكن أن تقوض السلام والأمن الدوليين. ولذلك ندعو إلى أن تكون الجزاءات محددة الهدف، مع التركيز بشكل واضح ودقيق على الجهات من الأشخاص والكيانات التي تهدد السلام والاستقرار في ليبيا، دون المساس بمواطني البلد بشكل عام أو مصالحهم المشروعة. إننا ممتنون لعمل لجنة الجزاءات والمملكة المتحدة باعتبارهما واضعي المسودة الأولى، ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل البناء لدعم جهود ليبيا في مسيرتها نحو الاستقرار والازدهار.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد اتخذ مجلس الأمن للتو القرار 2769 (2025)، الذي يمنح تمديدا لمدة 15 شهرا للجزاءات المفروضة على الصادرات غير المشروعة للنفط من ليبيا وولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. ولطالما دعمت الصين جهود ليبيا لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين، وقد صوتنا مؤيدين القرار.

وقد فرض مجلس الأمن تجميد الأصول على المؤسسة الليبية للاستثمار منذ عام 2011. وقد أدت هذه التدابير دورا خاصا في فترة محددة. ومع ذلك، فقد أعربت ليبيا مراراً وتكراراً في السنوات الأخيرة عن قلقها للمجلس بشأن فقدان أصولها المجمدة، وتزايدت الدعوات لإدخال تعديلات على تجميد الأصول. وكان الهدف الأصلي لتجميد الأصول هو حماية ثروات الشعب الليبي، وليس معاقبته. وتتحمل جميع الأطراف المعنية مسؤولية الحفاظ على سلامة وأمن الأصول المجمدة. وترحب الصين بكون القرار يسمح للمؤسسة الليبية للاستثمار بإعادة استثمار الاحتياطيات النقدية المجمدة، ويشكل هذا خطوة كبيرة نحو التمكين من الحفاظ على قيمة الأموال المجمدة ورفع هذه القيمة. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة تكثيف اتصالاتها مع المؤسسة الليبية للاستثمار من أجل تنفيذ القرار دون تأخير، مع ضرورة الالتزام بالشفافية

والحياد لتجنب أي سوء تصرف تعسفي في الأصول المجمدة أو سوء استخدام لها، وذلك بهدف حماية الثروة المشتركة للشعب الليبي.

بالإضافة إلى ذلك، ينص القرار على أن حظر الأسلحة لم يعد ينطبق على تقديم المساعدة الفنية والتدريب لقوات الأمن الليبية. وينبغي التأكيد على أن هذا التعاون يجب أن يقتصر على تعزيز إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية الليبية ويجب أن يتم بناء على طلب الحكومة الليبية، مع الامتثال الصارم لإجراءات الإبلاغ والإخطار. كما يجب أن يضمن هذا التعاون عدم انتشار الأسلحة والمعدات التي يتم إدخالها مؤقتاً إلى ليبيا لاستخدامها في الأنظمة التقنية والتدريب، بطريقة غير خاضعة للرقابة أو بما يقوض فعالية نظام حظر الأسلحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجزائر.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحد، وهي غيانا وسيراليون والصومال وبلدي الجزائر.

أود أن أتقدم بالشكر للمملكة المتحدة على جهودها المحمودة في توجيه المناقشات بشأن القرار الذي اعتمد للتو (القرار 2769 (2025)). ورغم ما يشوب هذا القرار من أوجه قصور، فقد صوتت مجموعة (3+1) مؤيدة له. إننا نقدّر ما يتضمنه القرار من أحكام وجيهة، ونثمّن ما تحقق في القرار من تقدمٍ ملموس.

وترحب المجموعة (3+1) بالقرار غير المسبوق الذي اتخذه المجلس، والذي يُجيز للمرة الأولى للمؤسسة الليبية للاستثمار إعادة استثمار أصولها المجمدة، حفاظاً على قيمتها ولما فيه من خير للشعب الليبي في مرحلة لاحقة. وتُعرب المجموعة في هذا السياق عن عميق قلقها حيال التناقص المستمر في قيمة الأصول الليبية المجمدة نتيجة سوء الاستغلال وقصور الإدارة من جانب بعض المؤسسات المالية الدولية. ويجب أن تخضع تلك المؤسسات المالية للمساءلة، وأن يستفيد الشعب الليبي بشكل كامل من جبر الضرر والتعويض عن هذه الانتهاكات.

وتحيط المجموعة علما بارتياح بالتقدم المشجع الذي تحقق بشأن رفع أسماء الأفراد والكيانات من قوائم الجزاءات ممن لم تعد تنطبق عليهم معايير الإدراج في قوائم الجزاءات. إن قيام لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، اعتباراً من الآن، بإطلاع البعثة الدائمة لليبيا في نيويورك على المراسلات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة، يُشكل تحسناً إضافياً من شأنه تعزيز كفاءة عملنا وشفافيته كأعضاء في المجلس وكفالة إحاطة ليبيا علما بشكل رسمي بالتطورات المتعلقة بأصولها المجمدة.

كما تحيط المجموعة علماً بالتعديل الذي أدخل على الفقرة 9 من القرار 1970 (2011)، والذي يُتيح للدول الأعضاء أن تقدم المساعدة التقنية اللازمة لإنشاء مركز التنسيق المُقترح، وذلك تلبيةً لطلب رئيس المجلس الرئاسي الليبي. وينبغي تنفيذ هذا الحكم على نحو متسق وبالتنسيق الوثيق مع الحكومة الليبية الشرعية المعترف بها دولياً وبموافقتها.

وتعرب المجموعة عن التزامها الثابت بعملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ندعو إلى الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة وإلى الاحترام الكامل لوحدة ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها.

وتعرب المجموعة عن تضامنها مع الشعب الليبي الذي عانى من مصاعب جمة بسبب سوء التقدير والقرارات المتسرعة التي اتخذها المجلس في الماضي. وندعو المجلس إلى تحمل المسؤولية ودعم الشعب الليبي بكل السبل الممكنة، ولا سيما من خلال تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع تمكنه من تشكيل مستقبل أكثر إشراقاً لبلده.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت اليونان مؤيدة للقرار 2769 (2025) وترحب باعتماده، وترى أنه يحقق توازنا بين الجزاءات، من جهة، والمسائل التي أثارتها السلطات الليبية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، نرحب بإدراج معايير إضافية لتحديد الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات الذين ثبت للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا تورطهم في تقديم الدعم إلى الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية عبر الصادرات غير المشروعة.

وفي الوقت نفسه، يتناول القرار المسائل المتعلقة بتقديم الدول الأعضاء للدعم من خلال المساعدة التقنية والتدريب من أجل تعزيز التنسيق الأمني في ليبيا. ونُعرب عن تطلعنا إلى أن يُسهم هذا الحكم في تعزيز مسار عملية إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية الليبية.

ويُضيف القرار، علاوةً على ذلك، حكماً جديداً يقضي بعدم تطبيق حظر الأسلحة على الطائرات العسكرية أو السفن البحرية التي تدخل مؤقتاً إلى أرض ليبيا لمجرد تسليم مواد أو تيسير الأنشطة المعفاة أو غير المشمولة بحظر الأسلحة، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، وكذلك الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة لأغراض دفاعية بموجب شروط معينة. ومن الضروري تنفيذ هذا الحكم بحسن نية من أجل منع أي تجاوزات قد تؤثر سلباً على عملية السلام. ونظرا لأنه حكم جديد، فإن تقديم المعلومات المتعلقة بتنفيذه ضروري أيضًا.

علاوة على ذلك، يعالج القرار الشواغل التي أعربت عنها المؤسسة الليبية للاستثمار فيما يتعلق بتدابير تجميد الأصول. وتمكن الأحكام ذات الصلة من القرار إعادة استثمار أصول المؤسسة الليبية للاستثمار المجمدة ضمن ضوابط محددة، مع استمرار خضوع هذه الأصول للتجميد. وبالنظر إلى الطبيعة الحمائية لتدابير تجميد الأصول، فإن النهج المتبع في القرار يهدف إلى صون مصالح الشعب الليبي والحفاظ على قيمة الأصول المجمدة بما يعود بالنفع على الشعب الليبي في المستقبل.

وتود اليونان، بوصفها بلدا جارا، أن تكرر مرة أخرى الإعراب عن ضرورة المضي قدما في العملية السياسية سعياً نحو تحقيق ليبيا قوية ومستقرة وموحدة بمنأى عن أي تدخلات أجنبية.

رُفعت الجلسة الساعة 15/40.